

تقرير عن:

## الندوة الدولية حول «الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا»

مراكش، ١٦ - ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٦

إدريس لكريني

أستاذ جامعي، كلية الحقوق، مراكش - المغرب.

تصورها إزاء العمل السياسي؛ ومنظورها لمختلف الفاعلين واستخلاص بعض النتائج منها.. نظم مركز الدراسات الدستورية والسياسية في مراكش ندوة دولية حول موضوع: «الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا»، وذلك يومي ١٦ - ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ أسهم فيها مجموعة من الباحثين من مختلف الأقطار العربية وتركيا.

### الجلسة الأولى:

#### تجربة دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب

ترأس الجلسة د. عبد الإله بلقزيز (جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب)، وكانت التجربة الليبية موضوع المداخلة الأولى بعنوان: الحركات الإسلامية والسلطة في ليبيا، بين ماضٍ مقبول وحاضر مرفوض، حيث أكد د. مصطفى عمر التير (جامعة الفاتح - طرابلس) أنه خلال القرن التاسع عشر، ظهرت حركة دينية مسلحة

عرفت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة نقاشات فكرية وسياسية حادة ومكثفة بصدد العلاقة بين الدين والسياسة، تأرجحت في مجملها بين اتجاه يرى إمكانية الدمج بينهما، واتجاه آخر يرفض هذه المزاوجة، فيما نجد مجموعة من الدساتير العربية تحذر من تأسيس أحزاب على أساس ديني.

وإذا كانت بعض الدول العربية قد فضلت التعايش مع الحركات الإسلامية؛ ما مكّن هذه الأخيرة من الوصول إلى البرلمان وتقلد مناصب حكومية..، فإن دولا أخرى اختارت منطق التضييق والإقصاء في مواجهتها.

وإسهاماً منه في رصد تجارب مختلف هذه الحركات - سواء تلك التي اعتمدت المشاركة كخيار لها وأتيحت لها الفرصة في ذلك، أم تلك التي أبدت الاستعداد، وتبذل جهوداً من أجل هذه المشاركة - ضمن المشهد السياسي والدستوري في المنطقة العربية وتركيا؛ بغية الوصول إلى فهم

تنسجم مع متطلبات العصر والمرحلة، يثار السؤال حول أية إمكانية ناجحة يمكن توقعها في ما يخص تحمله المسؤوليات الحكومية في المستقبل؟

إن المغرب بلد إسلامي، والدستور المغربي يؤكد ذلك، فبأي مبرر يستمر الحزب في تركيزه على المرجعية الإسلامية مادامت هذه مرجعية الدولة بأسرها؟

وفي مقاربة أخرى ترتبط بالحزب نفسه، انطلق د. محمد الطوزي (كلية الحقوق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب) من طرح سؤال: ما هي شروط وظروف وملابسات مرور حزب العدالة والتنمية من حركة دعوية لها مرجعية نظرية، إلى حركة سياسية لها مقومات أخرى؟

اعتمدت حركة الإصلاح والتجديد على عدة مرتكزات للمرور من حركة دعوية إلى حركة سياسية:

١ - اختيار البرغماتية كمرجعية أساسية.

٢ - القطيعة المبكرة مع أدبيات المحنة (سيد قطب).

ولعل هذا ما مكن من بروز فكر نقدي داخل الحركة نفسها تبلور من خلال مجموعة من الكتابات.

جاءت المشاركة الأولية في بداية التسعينيات من خلال الحركة الديمقراطية الشعبية الدستورية من أجل طلب التميز، ويمكن القول إن هذا التدرج ساعد الحركة على تجاوز مجموعة من العراقيل. وفي ما يتعلق بمخلفات وعواقب المرور من حركة دعوية إلى حزب سياسي على المستوى

واجهت الاحتلال الأجنبي (الحركة السنوسية)، أما برامج الإخوان المسلمين فوصلت إلى البلد منذ سنوات الأربعينيات من القرن الماضي بفضل بعض الأشخاص الوافدين من مصر.

وعندما قامت ثورة القذافي في أواخر الستينيات من القرن المنصرم، تم رفع شعار: «من تحزب خان»، وعلى الرغم من ذلك، لم تتخذ الدولة إجراءات زجرية وعقابية ضد الإخوان المسلمين، بل عمل رجال الثورة على ألا يتولى هؤلاء مناصب حساسة تسمح لهم بنشر أفكارهم.

ويلاحظ أنه على الرغم من ذلك فإن هذه الحركات، تحاول من حين إلى آخر نشر أفكارها وتصوراتها في أوساط المجتمع الليبي.

وفي ما يتعلق بالتجربة المغربية، وفي محاولة منه لقراءة مسار حزب العدالة والتنمية، اعتبر د. عبد السلام الطويل (باحث من المغرب) أن حزب العدالة والتنمية يقدم وظيفة جيدة للملكية، تتجلى في خلق نوع من التوازن الذي يخدم استراتيجية الدولة مع أكبر حركة إسلامية خارج اللعبة السياسية: العدل والإحسان التي ما زالت تشغل خارج قواعد اللعبة السياسية.

وبعد سنوات من دخوله معترك المشاركة في المؤسسة البرلمانية، أضحى هذا الحزب يثير مجموعة من الملاحظات والتساؤلات: فهو على الرغم من انتهاجه ديمقراطية داخلية ملحوظة؛ ما فتى يجمع بين النشاط الحزبي من جهة والعمل الحركي من جهة ثانية، وذلك مقارنةً بمكونات سياسية أخرى، كما إنه في ظل الأزمة التي يعيشها إعلامه المكتوب والتي لا

غاية في حد ذاتها - تأهيل كوادرها لتسيير دواليب الدولة - كما إن الحركة مازالت تتأرجح بين كونها حزباً سياسياً حديثاً وحركة شعبية تحشد الناس تحت شعارات كبرى لأغراض انتخابية.

وضمن السياق نفسه، وارتباطاً بالتجربة الجزائرية أيضاً، جاءت مداخلة د **عروس الزبير** (جامعة الجزائر)، التي أشار في مستهلها إلى أن الجزائر عرفت بعد سنة ١٩٨٩ تأسيس حوالى ستين (٦٠) حزباً، سبعة وخمسون (٥٧) منها معتمد وخمسة (٥) منها ذات توجهات إسلامية: حزب التجديد، الجزائر المعاصر، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة حماس وحركة النهضة اللتان سيتم التركيز عليهما.

إن حزبي النهضة وحماس يمثلان الاتجاه العالمي لحركة الإخوان المسلمين وهما - للإشارة - بدأتا كحركتين جمعويتين؛ فحركة النهضة ولجت النشاط السياسي ونهجت المعارضة الصريحة بعد توقيف الانتخابات واستقطابها أعضاء من جبهة الإنقاذ من دون أن تشارك في الحكم، حيث دخلت المجلس التشريعي بقوة في انتخابات ١٩٩٧، لتتقسم بعد ذلك إلى تيار معتدل وآخر معارض.

أما حركة حماس التي تأسست سنة ١٩٩٠ فقد كان هدفها الأول هو مواجهة خطر العنف في الجزائر، وبدورها شاركت في المؤسسات الدستورية، كما شاركت أيضاً في تسيير شؤون الحكم، حيث شغلت وظائف حكومية، ولم تتح لها إمكانية تسيير بعض الحقائق الحكومية، وبخاصة تلك المتعلقة منها بشؤون الثقافة والتربية والتعليم، الأمر الذي يعبر عن نوع من علاقة عدم الثقة

العقائدي، اضطرت الحركة إلى التخلي عن المهارات الدعوية والاعتراف بالازدواجية بين الحركة والحزب.

وعلى المستوى التنظيمي: أعيدت هيكلية الحزب، وأصبح للنخبة البرلمانية سلطة مهمة داخله؛ على عكس الدعاة المحليين الذين لم تعد لهم القوة التأطيرية والتعبوية نفسها.

وحول تجربة حركة حماس الجزائرية، انطلق د. **أحمدية النيفر** (جامعة الزيتونة - تونس) من مجموعة من المؤشرات التي تثير نوعاً من الرعب إزاء الحركات الإسلامية عموماً، من قبيل الإطلاعية التي تعبر عنها بصدد امتلاك الحقائق، وادعاء النقاوة الأيديولوجية إضافة إلى التداخل الهيكلي والتنظيمي بين صفتها كحركات للتنشئة والتأطير والتربية والدعوة وصفتها كحزب سياسي يبتغي إدارة الشأن العام.

تستمد حركة حماس الجزائرية مبررات معركتها من واجهتين: الأولى أجنبية، في مواجهة الهيمنة الخارجية، والثانية مرتبطة بمأزق داخلي، حيث تعتبر أن الإسلام هو الحل لجميع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط في البلاد.

وما بين سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ أسهمت الحركة بشكل واضح في التصديق على خيار العنف؛ بالشكل الذي انعكس على المصالحة الوطنية، وقد وافقت السلطات على مشاركتها السياسية على عكس بعض الدول العربية.

إن تقييم تجربة حماس في السلطة بعد الفترة الدموية التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات، يبرز أن مشاركتها بدت وكأنها

## الجلسة الثانية: التجربتان: السودانية والمصرية

تحفل كل من التجربتين السودانية والمصرية بمعطيات مهمة ضمن هذا السياق، وذلك بالنظر إلى تراكهما التاريخي وانخراط هذه الحركات في مشاركة متباينة في أهدافها وأشكالها وأبعادها، بالشكل الذي يجعل منها مختبراً غنياً بالنسبة إلى الباحثين والخبراء في هذا الشأن. وتضمنت هذه الجلسة التي ترأسها **د. مصطفى عمر التير** ثلاث مداخلات، ففي الموضوع الأول الذي حمل عنوان: الحركة الإسلامية السودانية والمشاركة السياسية؛ وقد تلاها أحد الباحثين نيابة عن **د. حيدر إبراهيم** (مركز الدراسات السياسية - الخرطوم) أكد هذا الأخير أن الحركة الإسلامية في السودان ظهرت منذ منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم وارتبطت بمقاومة الاحتلال، غير أنها اعتمدت في ما بعد أسلوب الانقلاب كوسيلة للوصول إلى الحكم.

وبخصوص الحركة الإسلامية السودانية التي تزعمها حسن الترابي فقد واجهت الشيوعيين ورفعت شعارات عديدة تمحورت حول المناداة باعتماد دستور إسلامي وبتطبيق الشريعة الإسلامية، ما أكسبها الكثير من المؤيدين، وأتاح لها في ما بعد عقد تحالف مع النميري الذي طبق الشريعة الإسلامية، وهو ما اعتبرته الحركة في حينه إنجازاً كبيراً وانتصاراً لها، وقد منحت هذه الإمكانية سلطة دينية مطلقة مستبدة للنظام، حيث اعتبرت كل معارضة له بمثابة معارضة للشريعة الإسلامية ذاتها.

بالنظام على الرغم من أنها اعتمدت مواقف منسجمة إلى حد التماهي مع مواقف مؤسسة رئاسة الدولة.

ومن جانبه حاول **د. أعلية العلاني** (الجامعة التونسية) أن يرصد تجربة تونس في هذا الإطار؛ من خلال التركيز على حركة النهضة التي نهجت سبيل النشاط السري، قبل أن يكتشفها الأمن ويطالبها بالعمل العلني، ما أدى إلى محاكمات سنة ١٩٨١.

لم تكن حركة النهضة حركة تونسية المنشأ، فقد كان ولاؤها كبيراً للإخوان المسلمين في مصر، ما يفسر طبيعة أدبياتها التي كانت في مجملها إخوانية، كما إنها كانت توجه انتقادات إلى الحركات الإصلاحية التي ظهرت في القرن التاسع عشر.. وبعد سنة ١٩٨٧ برز نظام جديد في تونس قبل بمبدأ مشاركة سياسية محدودة عبر عنها بمجموعة من المؤشرات: خلق مجلس الميثاق الوطني والمجلس الإسلامي الأعلى، وتنظيم الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٨٩..

أمام هذه المعطيات برز نداء من داخل الحركة يدعو إلى ضرورة إعادة تقييم أدائها ومراجعة ذاتها في تعاملها مع السلطة ومع الجماهير. وهكذا تبلورت لديها مواقف جديدة بصدد عدّة قضايا ومواضيع حيوية (مواقفها مثلاً من: حقوق الإنسان، ومن الغرب، والتخلي عن المسجد كفضاء للتأطير والشحن..)، وفي خطوة شاذة منها دخلت الحركة في تحالفات جديدة مع اليسار الراديكالي ومع قوى وسطية.

وعلى الرغم من هذه المراجعة الملحوظة في تكتيكها السياسي، يظل تحفظ البعض قائماً عن مشاركتها السياسية وبخاصة أنها مازالت تقسم الناس بين مؤمنين وملحدين..

الدمج الجزئي) كان استجابةً لضغوط داخلية وأخرى خارجية.

أما بخصوص أداء الإخوان داخل البرلمان، فقد تميز إجمالاً بالطابع الديني الأخلاقي.

وخلال الانتخابات الأخيرة حصل الإخوان على حوالى عشرين (٢٠) في المئة من مقاعد البرلمان، ما أثار حفيظة وقلق البعض. ولقد جاء هذا الفوز في ظل ظروف محلية ودولية متميزة، فعلى المستوى الداخلي، تنامت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتصاعد الحراك السياسي المطالب بالتغيير (مظاهرات حركة كفاية على سبيل المثال..)، فيما تزايدت الضغوط الخارجية على مصر بصدد المطالبة بتبني إصلاحات ديمقراطية أكثر فاعلية.

وفي سياق الحديث نفسه عن تجربة مصر، تدرج أيضاً مداخلة د. حسام تمام (أستاذ باحث، القاهرة) «مقاربة سوسيولوجية لتحولات الإخوان المسلمين ومواقفهم وممارساتهم السياسية».

من الناحية النظرية، لم يحدث أن توقفت الجماعة عن الحديث عن الخلافة الإسلامية، غير أنه في العشر سنوات الأخيرة تبين أن هناك غياباً لهذا المعطى في خطابها، وفي مقابل ذلك طغى فكر محلي عبرت عنه من خلال التركيز على دولة مصر عوض دولة إسلامية كبرى، كما إنه في الانتخابات الأخيرة لم يرفع هذا الشعار (الخلافة الإسلامية)، ومن جانب آخر، تم أيضاً الحديث عن إمكانية قبول حزب مسيحي أو رئيس مسيحي منتخب، وهذه تصورات جريئة لا يستطيع حتى الحزب الحاكم طرحها وتعتبر في مجملها عن تحول جوهري

وبعيداً عن الشعارات والخطب، كشفت الحركة عن موقفها الحقيقي من الديمقراطية بعد وصولها إلى الحكم؛ بحيث لم تستطع تكريس ممارسات ديمقراطية حقيقية ضمن سلوكها.

وفي ما يخص العلاقة مع غير المسلمين، فالحركة تؤمن بمقولة أهل الذمة وتُسقط حقوق غير المسلمين وتقر بعدم التكافؤ في تقلد المناصب، على الرغم من وجود مواطنين سودانيين غير مسلمين، كما إنها كانت تعتبر الحرب في الجنوب السوداني جهاداً (أي مؤمنين ضد كفار).

أما د. نبيل عبد الفتاح (باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة) فقد حاول في مداخلته تقييم حصيلة الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية المصرية الأخيرة (عام ٢٠٠٥).

تاريخياً؛ مارست السلطات المصرية تضيقاً كبيراً في مواجهة الحركة الإسلامية، ما دفع هذه الأخيرة إلى إجراء تحالفات مع عدة أحزاب، قبل أن يدخل أعضاؤها بشكل مستقل في الانتخابات البرلمانية (٢٠٠٠ و ٢٠٠٥) التي حصلوا فيها على نتائج مهمة.

وقد سمحت لهم السلطات المصرية بالمشاركة في هذه الانتخابات كمستقلين، لعدة اعتبارات:

١ - تمييزهم عن بعض الحركات الراديكالية.

٢ - فتح مجال للتهدة معهم (الإخوان المسلمون) في انتظار الحسم مع الحركات الراديكالية الأخرى.

٣ - فتح هذه الإمكانية (نمط من

والجماعة الإسلامية التي تكونت - في البداية - كجمعية رياضية في الستينيات وكانت لها علاقة بتيار الإخوان المسلمين.

وإذا كان حزب الله الذي حظي بتحالف في البرلمان مع نواب سنة ومسيحيين على حد سواء، هو أكثر انتشاراً من الجماعة الإسلامية على المستوى الجغرافي، فإن هناك مجموعة من أوجه التشابه والالتقاء تجمع بين التنظيمين: فما بين سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٨٨ كانت هناك مقاومة مشتركة بينهما في الجنوب اللبناني، وناديا معا بإلغاء الطائفية السياسية (مع العلم أنهما معا يكرسانها من خلال التمييز بين السنة والشيعية)، وعبراً غير مرة في خطبهما عن رفض العلمانية، كما يشتركان أيضاً في المطالبة بالعدالة الاجتماعية (مواجهة الفقر.. مثلاً)، ويتمركزان معاً في المؤسسات الجامعية، ولهما تأثير كبير داخل مختلف النقابات المهنية..

أما بخصوص أدائهما السياسي، ففي بداية ظهورهما جرباً مع طرح فكرة الدولة الإسلامية، قبل أن يعدلا عنها، وتجاوزا فكرة «الإسلام هو الحل» إلى صياغة برنامج سياسي محدد المعالم.

وخلال السنوات القليلة الأخيرة، تبين أن ثمة معاناة وتضييقات يعيشها التنظيمان معاً في سياق ما يعرف بالحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب «الدولي»، وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر واغتيال الحريري.

وعبر مداخلته: «تحولات الإخوان المسلمين في سوريا والمشاركة في الحراك الاجتماعي المعارض» حاول د. عمر كوش (باحث من سوريا) أن يرصد تجربة الحركات الإسلامية في سوريا، حيث أوضح

ملحوظ في المرجعية الفكرية للجماعة.

وفي إطار هذا التحول نفسه، انتقلت الرؤية الإخوانية للعالم من القطيعة إلى التعايش، فلم يعد هناك ترديد لمقولة مواجهة العالم، بل أضحى التركيز على التعايش أكثر منه على الصراع والصدام. وبذلك تلاشت من قاموس خطبها مفردات من قبيل: الحروب الصليبية، الشيوعية العالمية.. وأكدت في المقابل مشروعية مجلس الأمن مثلاً...

## الجلسة الثالثة: تجارب: سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين

افتتحت هذه الجلسة التي ترأسها د. محمد خيرى قيرباش أوغلو (جامعة أنقرة، تركيا) بورقة د. عدنان السيد حسين (الجامعة اللبنانية) تناول من خلالها موضوع: «الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في لبنان»، حيث انطلق من ملاحظة أولية أشار فيها إلى أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية عززت نفوذ هذه الحركات في لبنان (كما في باقي الدول العربية الأخرى أيضاً):

١ - هزيمة سنة ١٩٦٧.

٢ - الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٩).

٣ - انتصار الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ (وهذا سبب أساسي).

وهناك حركتان أساسيتان شاركتا في الحياة التشريعية (١٩٩٢ - ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢): حزب الله الذي يحتضن في صفوفه مسلمين شيعة ويتبنى المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي،

مداخلته إلى أن اغتيال زعيم القاعدة في العراق، الأردني الأصل (الزرقاوي) أثر بشكل ملحوظ في مسار مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية الأردنية (وبخاصة بعد حدوث اعتقالات وتضييقات واسعة في صفوف أعضاء إسلاميين في البرلمان، على أثر زيارة قام بها البعض منهم لبيت عزاء الزرقاوي في الأردن..). الأمر الذي يعطي انطباعاً لدى البعض بإمكانية استثمار النظام الأردني لهذه الأحداث من أجل إطاحة الحركة الإسلامية أو تحجيم أدوارها.

قامت حركة الإخوان المسلمين في الأردن كجمعية خيرية سنة ١٩٤٦ وتبنت بعض مقولات وشعارات الحركة الأم في مصر، وشاركت في انتخابات ١٩٥٦ و١٩٦٣، وتأرجحت مواقف السلطات التنفيذية إزاءها بين القبول تارة والرفض في حالات كثيرة، مع العلم أن هذه الحركة نسجت علاقات طيبة مع القصر في بدايات ظهورها، (في عهد عبد الله الأول) واستمرت على هذا التوافق، قبل أن تتدهور العلاقة سنة ١٩٩٤ مع توقيع اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل، حيث رفضت الحركة التطبيع مع إسرائيل.

وفي بداية التسعينيات من القرن المنصرم شارك الإسلاميون في الحكومة الأردنية بحقائب وزارية غير مهمة حوالى خمسة أشهر.. وعلى الرغم من أن الحركة - وبناء على دراسات أجراها الباحث نفسه - تعتمد ديمقراطية داخلية مذهلة، وتتبنى خطاباً متطوراً ومرناً بصدد العديد من القضايا والأمور، إلا أن السلطة ما زالت تتعامل معها بنوع من الشك وعدم الثقة بفعل تزايد الضغوط الأمريكية عليها

في بداية هذه المداخلة أن النظام السوري حرص على طرد كل القوى الحية منذ بداية السبعينيات من القرن المنصرم، نتيجة لسيادة مقولة الحزب الواحد والفكر الواحد، وفرض حالة الطوارئ بالشكل الذي انتفى معه العمل السياسي التنافسي.

نتيجة لهذه الظروف، وبعد مواجهة مع النظام، انكفأ الإخوان المسلمون على أنفسهم وتشتتوا في مختلف العواصم الأوروبية وبخاصة بريطانيا وألمانيا، قبل أن يحاولوا بعد ذلك الانفتاح على السلطة؛ غير أنهم لم ينجحوا في كسب تجاوبها وعطفها.

ومع انهيار المعسكر الشرقي، انتعشت المعارضة السورية التي اعتقدت أن الأمور ستتغير باتجاه إصلاح الأوضاع في سوريا نحو الديمقراطية، غير أن الأمور ظلت على حالها.

وأمام هذه المتغيرات الدولية - انهيار المعسكر الشرقي - حاول الإخوان المسلمون صياغة مجموعة من المطالب المرننة (التي اعتبرت ديمقراطية، لبرالية، إسلامية..)، بحيث لم يشترطوا قيام الدولة الإسلامية، وأقروا بحق الاختلاف.. وفي الآونة الأخيرة التحق هؤلاء بمختلف فعاليات المعارضة السورية من أجل الضغط على النظام في ظل تزايد مشاكله الداخلية وتنامي الضغوط الإصلاحية الخارجية.

وتظل المشاركة السياسية والممارسة هي الكفيلة بكشف صدقية أو عدم صدقية هذه التوجهات الجديدة التي عبر عنها الإسلاميون في هذا البلد العربي.

أما في ما يخص التجربة الأردنية فقد نبه د. خالد سليمان (الجامعة الأردنية) في

المؤسسات السياسية: فالاختلاف والتباعد في المواقف بينها وبين حركة فتح مازال قائماً، كما يظل السؤال مطروحاً حول: كيف يمكن لهذه الحركة أن تدير الحكومة انطلاقاً من مواقفها المرتبطة بالمقاومة وعدم الاعتراف بالكيان الإسرائيلي والضغط الدولية المتزايدة عليها؟

## الجلسة الرابعة: التجربة التركية

راكم إسلاميو تركيا حصيلة مهمة على مستوى المشاركة في المؤسسات السياسية، وتنطوي هذه التجربة على أهمية كبرى، وذلك بالنظر إلى اشتغال الحركات الإسلامية التركية في ظروف وشروط صعبة يفرضها النظام العلماني داخلياً والمحيط الإقليمي (أوروبا) الذي يتطير من كل حركة إسلامية. وضمن هذا السياق تركزت كل المداخلات التي حملتها الجلسة التي ترأسها د. عدنان السيد حسين.

فمن جهته حاول د. محمد خيرى قيرباش أوغلو تقييم حصيلة حزب العدالة والتنمية في تركيا، مذكراً في بداية مداخلته - التي حملت مجموعة من الانتقادات التي اعتبرها بناءة - بفكرتين أساسيتين، الأولى: أن الحركات الإسلامية التركية عموماً هي ردة فعل على النظام القائم الذي حاول خلق شعب معاصر وتقديم بناء على اعتبارات علمانية لا على أساس هوية إسلامية، والثانية: أن الهامش المتاح للأحزاب السياسية في مجال صناعة القرار السياسي داخل الدولة ضعيف جداً؛ وذلك مقارنة بمؤسسات سياسية ودستورية أخرى. ومن خلال رصد تطور المسار التاريخي للحركة

وبخاصة في ظل ما يسمى بالحملات المرتبطة بمكافحة الإرهاب والتطرف.

وارتباطاً بالتجربة الفلسطينية في علاقتها بحركة حماس وضمن مداخلة تلاها د. امحمد مالكي (مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراکش) نيابة عن د. إبراهيم أبراش (جامعة الأزهر، غزة)، جاء فيها أن الديمقراطية في فلسطين تطرح مسألة التوفيق بين شرعيات متناقضة: شرعية منظمة التحرير وشرعية حماس، وتتطلب الأخذ بعين الاعتبار كون فلسطين ليست دولة مستقلة بالمفهوم المتداول والمعروف (غياب سيادة)، مع وجودها تحت الاحتلال، وكون الشعب الفلسطيني يمر بحركة تحرر تؤجل معها الممارسة الديمقراطية باعتبار المقاومة أولوية ملحة.

لقد ظهرت حركة حماس خارج منظمة فتح، ورفضت الاتفاقيات المبرمة، ودعت إلى مقاومة الاحتلال. كما حاولت هذه الحركة التي تعتبر نفسها امتداداً للإخوان المسلمين، أن تتكيف مع مواقف الحركة الأم من جهة ومع الضغوط الدولية من جهة ثانية، قبل أن توافق على دخول الانتخابات التشريعية وتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام الفلسطيني.

وإذا كان الفلسطينيون قد راهنوا على هذه الانتخابات باعتبارها مدخلاً لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وتحقيق الوحدة والمصالحة الوطنيتين، فإن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا تتوخيان منها إلهاء الفلسطينيين بالتنافس الانتخابي وضمان دخول حماس للحكم..

وتظل هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه مشاركة حماس في

على ربط الدين بالسياسة، وأكثر من ذلك، فقد كان لهذا النظام الفضل الكبير في تهيئة الأجواء الديمقراطية التي سمحت لهذه الحركات بالعمل.

أما مشاركة هذه الحركات في المؤسسات السياسية فلم تتخذ الطابع المباشر دائماً، بل كانت هناك أحزاب تتفاوض مع الطرق والحركات لدعمها، الأمر الذي سمح بوجود أفراد من هذه الحركات منذ سنوات الخمسينيات من القرن المنصرم في البرلمان، هذا إضافة إلى ترشيح أعضاء بصفة مستقلين.

وقد استفاد حزب العدالة والتنمية (الذي لا يصنف في تركيا كحزب إسلامي) من مختلف المراحل التاريخية التي تجسد تطور الحركة الإسلامية التركية ومن أخطاء حكومة حزب الرفاه ومن الأجواء الديمقراطية المتاحة، ما سمح له بالنمو والتطور.

وتحت عنوان: الإسلام والحدثة السياسية في التجربة التركية من خلال تجربة حزب العدالة والتنمية، قدم د. عبد الله تركماني (الجامعة التونسية) مداخلة قيمة؛ اعتبر فيها أن الحزب (العدالة والتنمية) يشكل نموذجاً يستحق التأمل في العالم العربي، وبخاصة من قبل تلك الأحزاب التي تبحث عن المزاجية بين الإسلام والحدثة.

وعلى الرغم من التضييقات التي تمارسها المؤسسة العسكرية في مواجهة الحركة الإسلامية، إلا أن الحزب عرف تطوراً وصعوداً ملحوظاً، وذلك لعدة أسباب: فقد وصل الشعب التركي إلى مرحلة كشف فيها «ضلال» النخبة العلمانية، وتزامن صعود الحزب مع تنامي توحش العولمة

الإسلامية التركية التي مازالت في موضع الشك والارتياب من حيث ولاؤها للنظام والمؤسسات، يتبين أنها تعتمد على الخطاب والمظاهر أكثر منها على العمل، كما لم تبد حماساً تجاه فعاليات المجتمع المدني، ولم تلتفت إلى أهمية وسائل الإعلام.. وعلى مستوى آخر، لم تتمكن الحركة من تحليل الأوضاع المجتمعية سياسياً ودستورياً، وكذا بالنسبة إلى القضايا الخارجية الحيوية، ولم تدرك أهمية إعادة النظر في مرجعياتها وتجديد فكرها.. وعلى مستوى تدبير الشؤون الداخلية للحركة، يلاحظ غياب الشورى والممارسة الديمقراطية، أما نظرتها إلى المرأة فيغلب عليها طابع الاستعلاء، بحيث لا تتاح لها إمكانية تقلد منصب في الحزب أو الحكم.

وبخصوص الموقف من القضية الفلسطينية، فيبدو أن هناك نوعاً من التناقض والاضطراب، فما تحمله شعاراتها بصدد دعم القضية الفلسطينية؛ يقابله في الوقت نفسه تأييد للسياسة الأمريكية بخصوص مشروع الشرق الأوسط الكبير.. والإقبال على نسج علاقات في مختلف المجالات والميادين مع الكيان الإسرائيلي.

أما د. محمد العادل (مركز الدراسات الاستراتيجية، أنقرة - تركيا) وفي سياق رصد التجربة التركية ضمن تصور آخر، لاحظ أن هناك خصوصية تاريخية تميز الحركة الإسلامية في تركيا، التي لم تتأثر بالتيارات الإخوانية الخارجية (الحركة النقشبندية التي هي حركة عريقة ثم الحركة النورية..).

أما في ما يخص علاقة هذه الحركات بالنظام العلماني، فلم تكن الثورة الكمالية معادية للتدين بقدر ما كان عداؤها ينصب

المحاكات (كتلك المرتبطة بمشكل الحجاب..).  
وتأكيد عدم تهديد النظام العلماني والقبول  
بإمكانية الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وداخل هذه التحولات عبّر الحزب  
(العدالة والتنمية) الذي لا يدعو إلى تبني  
دستور إسلامي؛ عن أن هويته علمانية  
مؤمنة، تتمحور في الأساس حول احترام  
حرية كل شخص.

إن أهم الدروس المستخلصة من هذه  
التجربة تتركز في أن توفير فضاء ديمقراطي  
سلمي هو الكفيل وحده بإحداث التغيير  
والتنافس السلمي بين مختلف التيارات □

وانخراط الشعب التركي في البحث عن  
ثقافته وهويته التي يشكل الإسلام أحد  
مقوماتها، وبخاصة أن العلمنة التركية ومنذ  
سنة ١٩٢٣ لم تأت في سياق جدل داخلي  
ولكنها عبارة عن «قشرة» ألصقت بالمجتمع  
التركي بعدما مورس العنف لفرضها.

ومن جانبه استطاع حزب العدالة  
والتنمية أن يوظف مختلف التحولات  
السياسية والاجتماعية في تصورات  
وبرامجه، فهناك انتقاد ذاتي داخل الحركة،  
ونزوح عن الكارزمية والزعامات، والإيمان  
بالعمل الجماعي، مع الاهتمام بالشؤون  
الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن

## صدر حديثاً

## في سببية و جدلية العمارة

### رفعة الجادرجي



قليلة جداً في الثقافة العربية المعاصرة، هي  
الأبحاث التي تدرس العمارة بأبعد من ظاهر تشكيلاتها  
الهندسية فتخوض في الأبعاد الثقافية والاجتماعية  
والجمالية والفلسفية لتكشف عن مفهوم لبنائية  
العمارة يبلور هذه الأبعاد ويجلوها في صيغة نظرية /  
عملية متكاملة.

الأستاذ رفعة الجادرجي هو في طليعة من يرفدون  
المكتبة العربية بمثل هذه الأبحاث، وكتابه الجديد: في  
سببية و جدلية العمارة يحقق إضافة نوعية كبيرة في هذا  
الميدان، تأتي لتزيد من إثراء ما قدّمه منذ العام ١٩٨٥  
حتى اليوم.

٣٩٨ صفحة

الثمن: ١٢ دولاراً

أو ما يعادلها